الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

22 محرم 1440 –02 اكتوبر 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الانسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

محاكمة مواطن شكك في الدين وطعن في السنة والأحاديث

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 22 محرم 1440هـ - 02 اكتوبر 2018م
رابط الخبر

»الجزيرة» - سعود الشيباني:
بدأت المحكمة الجزائية المتخصصة النظر في الدعوى المقامة من النيابة العامة ضد متهم (سعودي الجنسية) اتهم بعدد من التهم، وذلك بحضور أقاربه وعدد من وسائل الإعلام، وممثلين عن هيئة حقوق الإنسان، وقد تم تسليمه لائحة الدعوى للرد عليها في الجلسة المقبلة.
ارتكاب المتهم الجرائم التالية-:
أولاً: التشكيك في ثوابت الدين الإسلامي من خلال الآتي-:
أ- الطعن في السنة النبوية ومصادر تلقيها، وزعمه بأنها من صنع بعض الصحابة (رضي الله عنهم) بقصد هدم الدين بالدين.
ب- رد غالبية أحاديث النبي -ﷺ- وإنكار صحتها والتي رواها الأمام البخاري (رحمه الله).
ج- انتقاده الصحابة رضي الله عنهم: (أبو بكر، عمر، عثمان، وغيرهم)، وأن ذلك حق له ووصفه عمر بن الخطاب -رضي الله تعالى- عنه بالمتطرف، ولعنه معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه- وأنه في الدرك الأسفل من النار وتفضيل الضال الخميني عليه.
د- الدعوة إلى ترك منهج أهل السنة والجماعة والأخذ بعقائد أهل الزيغ والضلال والباطل.
ثانياً: انتهاجه المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح بتكفيره الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه- وأنه في الدرك الأسفل من النار.
ثالثاً: سب ولاة أمر هذه البلاد، وهيئة كبار العلماء ووصفهم بالتطرف.
رابعاً: السعي لزعزعة النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية المجرم والمعاقب عليه بموجب الفقرة (8) من البيان المعتمد بالأمر الملكي رقم 16820 وتاريخ 5-5-1435هـ، من خلال القدح في رموز هذه الأمة وقادتها وعلمائها ووصف عامة المجتمع بالدواعش والإساءة لدول الخليج بإشاعته أنها تدعم تنظيم داعش الإرهابي.
خامساً: تأييد ما يسمى حزب الله المصنف كمنظمة إرهابية وتمجيد قادته (حسن نصر الله) والثناء عليه وتمجيد الثورة التي ينتمي لها والتي قادها الهالك/ الخميني، وتعاطفه مع جماعة الحوثي الإرهابية وتخطئة حكومة المملكة في موقفها من تلك الجماعة، وتحريضه على المظاهرات والاعتصامات في دولة البحرين الشقيقة المجرم والمعاقب عليه بموجب الأمر الملكي رقم أ/44 وتاريخ 3-4-1435هـ.
سادساً: إجراؤه العديد من اللقاءات التلفزيونية مع صحف غربية ولقاءات مع قنوات معادية للمملكة والتهجم من خلالها على ولاة أمر هذه البلاد وبث أفكاره المنحرفة والمعادية لحكومة المملكة.
سابعاً: تأليفه عدداً من الكتب والأبحاث التي تؤيد فكره المنحرف وطباعتها ونشرها خارج المملكة رغم علمه بمنعه من ذلك من قبل الجهات المختصة.
ثامناً: المشاركة في بعض اللقاءات التي تتم عبر ما يسمى بالديوانيات والتحدث من خلالها بأفكاره المنحرفة والمعادية لحكومة المملكة رغم علمه بمنعه من ذلك من قبل الجهات المختصة.
تاسعاً: تلقيه أموالاً من داخل المملكة وخارجها دعماً له لقاء أفكاره المنحرفة والمعادية للمملكة.
عاشراً: حيازته (348) كتاباً غير مفسوح من الجهة المختصة.

الحادي عشر: الخروج من المملكة إلى اليمن والعودة إليها بطريقة غير مشروعة المجرم والمعاقب عليه بموجب المادة الخامسة عشرة من نظام أمن الحدود ولائحته التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي رقم 85 وتاريخ 1-8-1413هـ.
الثاني عشر: إعداد وتخزين وإرسال ما من شأنه المساس بالنظام العام والقيم الدينية المجرم والمعاقب عليه بموجب المادة السادسة فقرة رقم (1) من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، من خلال إطلاقه عدة تغريدات تتضمن التشكيك في ثوابت الدين الإسلامي وتأييده الأحزاب وقادتها المصنفة أحزاباً إرهابية وتمجيد ثورة الهالك الخميني والمساس بوحدة واستقرار المملكة.
الثالث عشر: التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم المجرم والمعاقب عليه بموجب المادة الثالثة فقرة رقم (5) من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية من خلال تدوينه ونشره عدة تغريدات على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) يتهم فيها مواطن خليجي بعدد من الأوصاف على النحو الآتي-:
أ- اتهامه بالانتماء لتنظيمي داعش والقاعدة الإرهابيين ودعمهما.
ب- اتهامه بالتحريض على التفجير في المدينة المنورة وتفجير الطائرات المدنية.
ج- اتهامه بلعن السعوديين.
د- اتهامه بالكذب على الله -عزّ وجلّ- وعلى رسوله -صلى الله وعليه وسلم-.
الرابع عشر: نقضه لما سبق أن تعهد به في قضيته السابقة من الالتزام بالمواطنة الصالحة وترك ما من شأنه إثارة الرأي العام.

ترأس وفد المملكة المشارك في الدورة (79) للجنة حقوق الطفل د. العيبان: المملكة تدين تجنيد الحوثي للأطفال والزج بهم في جبهات القتال باليمن

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 22 محرم 1440هـ - 02 اكتوبر 2018م
رابط الخبر

»الجزيرة» - المحليات:
أكد معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان رئيس وفد المملكة المشارك في الدورة (79) للجنة حقوق الطفل «CRC» بجنيف أن المملكة العربية السعودية ماضية قدما نحو بلوغ أفضل المستويات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك تعزيز وحماية حقوق الطفل، وذلك انطلاقا من مبادئها القائمة على الشريعة الإسلامية التي تحرم وتجرم انتهاك الحقوق.
وقال العيبان خلال الدورة (79) التي ناقشت تقريري المملكة الخاصين بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. إن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود «حفظهما الله» اتخذت العديد من التدابير الرامية إلى تعزيز حماية الإنسان وحماية حقوق الطفل من أي انتهاك قد يتعرض له.
وأدان رئيس هيئة حقوق الإنسان أمام لجنة حقوق الطفل «CRC» ما تقوم به مليشيا الحوثي الإرهابية من تجنيد للأطفال والزج بهم في جبهات القتال باليمن، وقال إنه يمثل السبب الرئيس لوقوع الضحايا من الأطفال في اليمن، مشيرا في هذا الصدد إلى أن نسبة الجنود الأطفال الذين يقاتلون في صفوف ميليشيات الحوثي تمثل ثلث قوام عناصر الميليشيات. وقد استفادت الجماعات الإرهابية وفي مقدمتهم ميليشيات الحوثي من الفقر السائد في البلد، بالإضافة لتوقف العملية التعليمية، وغياب الأطفال عن المدرسة لتعزيز عمليات التجنيد والأدلة الفكرية الضارة، والتي نعتبرها الطريق الرئيسي للتجنيد. وفرضت الميليشيات حصصاً على المسؤولين المحليين في مناطق سيطرتهم للتجنيد. ويقوم ممثلي الميليشيات الحوثية بتهديد العائلات التي ترفض مشاركة أبنائهم في التجنيد الإجباري. ويتعرض آلاف الأطفال

لانتهاكات جسدية ونفسية من خلال عمليات التجنيد، ولا توجد استجابات جادة من المجتمع الدولي لمنع هذه الظاهرة التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي.

وأكد العيبان أن جميع عمليات قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن تتم بناء على الالتزام التام بأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث تمت الاستعانة بمستشارين قانونيين يعملون مع خلايا التخطيط والاستهداف لدراسة الأهداف بحيث لا يتم استهداف أي موقع إلا بعد التأكد من مشروعيته وانسجام إجراءات استهدافه مع قواعد القانون الدولي الإنساني واجبة التطبيق.

وشدد العيبان على أن مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية تحرم الاستغلال والبغاء والإباحية والانتهاكات، مع التأكيد بأن ارتكابها ضد الأطفال يعتبر ظرفاً مشدداً للعقوبة في الفقه الجنائي الإسلامي وفي أنظمة المملكة المستمدة منه. مشيرا إلى أن المملكة تقوم بكافة التدابير لمنع ميليشيات الحوثي من استغلال الأطفال وتجنيدهم والزج بهم في جبهات القتال، وفي حال أسر الأطفال المجندين تقوم المملكة بمعاملتهم المعاملة اللائقة وتسليمهم للحكومة اليمنية وإلحاقهم ببرامج تأهيل الأطفال المجندين والمتأثرين بالحرب لإعادة إدماجهم في المجتمع.

واضاف رئيس هيئة حقوق الإنسان: المملكة مستمرة في تكثيف التنسيق مع المنظمات الدولية من أجل تقديم وإيصال المساعدات الإنسانية لليمن وبالأخص الفئات الأكثر تأثرا بالحرب كـالنساء والأطفال والشيوخ. وقد تم إطلاق خطة العمليات الإنسانية الشاملة في اليمن التي شملت العديد من المشروعات. وقد أقام مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية (277) مشروعا إنسانيا في اليمن بلغت تكلفتها أكثر من (1.65) مليار دولار، منها (171) مشروعا استفاد منها الطفل اليمني بشكل رئيسي، بلغت تكلفتها أكثر من نصف مليار دولار، ومن بينها مشروع إعادة تأهيل الأطفال المجندين والمتأثرين بالحرب في اليمن. بينما بلغ حجم مساعدات المملكة لليمن منذ 13 مايو 2015م وحتى هذا التاريخ أكثر من (11.1) مليار دولار.

واستعرض العيبان في كلمته التطورات المتلاحقة التي تشهدها المملكة في مجال حماية حقوق الإنسان بشكل عام والطفل على وجه الخصوص، مشيرا إلى أنها أصدرت العديد من الأنظمة واللوائح التي تحمي الطفل وتقيه من الجرائم، كما أصدرت أنظمة العدالة الجنائية التي تعد من المكونات الأساسية للإطار النظامي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل عام. وأوضح أن المملكة اتخذت عدة تدابير منسجمة مع المعايير الدولية ، مستهدفة بذلك تعزيز وحماية حقوق الطفل من أي انتهاكٍ قد يتعرض له. وتعمل حاليا على إستراتيجية وطنية لحقوق الإنسان شاملة لجميع المبادئ والأسس التي تهدف إلى حمايتها وتعزيزها، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، والنظام الأساسي للحكم، والأنظمة الأخرى، والاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ونوه العيبان بالجهد الحكومي المعزز لدور المؤسسات التي تعنى بمجال الطفولة، ويأتي في مقدمة ذلك الاهتمام بتطوير الخدمات في مجال اكتشاف الموهوبين من الأطفال ورعايتهم. وشدد على أن تدابير المملكة لتعزيز وحماية حقوق الطفل اتسمت بانسجامها مع المعايير الدولية وفي مقدمتها البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية.(OPSC)

واختتم رئيس هيئة حقوق الإنسان بأن المملكة تشهد تطورات ملموسة في مجال حقوق الإنسان بما فيها حقوق الطفل، وشمل ذلك البرامج التعليمية والتثقيفية والتدريبية، وورش العمل، والمحاضرات، وحملات التوعية، التي شملت جوانب مختلفة من حقوق الإنسان بما فيها حقوق الطفل.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

19 جهة حكومية وجمعية تناقش مكافحة الأمراض غير المعدية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 محرم 1440هـ - 02 اكتوبر 2018م
رابط الخبر

الخبر – محمد الشهراني | منذ 6 ساعات في 2 أكتوبر 2018 - اخر تحديث في 2 أكتوبر 2018 / 01:48

تطلق 11 جهة حكومية وثماني جمعيات نفع عام، في المملكة، اللقاء الاول للأمراض غير المعدية، الذي تنظمه جمعيات التحالف السعودي للأمراض غير المعدية، في الخبر في الـ10 من تشرين الأول (أكتوبر) الجاري، بهدف التعرف على مشاريع الحكومة لمكافحة الأمراض غير المعدية، والحد من انتشارها، ومناقشة توصيات منظمة الصحة العالمية والخطوات الواجب اتخاذها لتنفيذ تلك التوصيات، والتعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخيري والقطاع الخاص في ظل التوجه العام للمملكة والداعم للتعاون بين تلك القطاعات.

وكانت منظمة الصحة العالمية احتضنت عام 2011 الاجتماع الأول لمناقشة أسباب انتشار الأمراض غير المعدية وسبل مكافحتها في هيئة الأمم المتحدة. فيما عقد الاجتماع الثاني عام 2014 وأثمر ورقة عمل لإلزام الحكومات تنفيذ توصيات منظمة الصحة العالمية، وقياس مدى التقدم خلال عامي 2015 و2016.

واستضافت هيئة الأمم المتحدة قبل أيام، الاجتماع الثالث لمناقشة الخطوات المتخذة من حكومات الدول الأعضاء تجاه الأهداف التسعة، التي طرحتها منظمة الصحة العالمية ضمن خطة عملها حتى عام 2025، وهذه الأهداف هي: خفض نسبة الوفيات المبكرة بنسبة 25 في المئة، والوصول بنسبة زيادة الإصابة بالسكري والسُمنة إلى صفر في المئة، وتوفير العلاج والمستلزمات الطبية وتقنيات العلاج لأمراض القلب والأمراض غير المعدية بنسبة 80 في المئة، وخفض الإصابة بارتفاع ضغط الدم 25 في المئة، وخفض استعمال التبغ 30 في المئة، وخفض استهلاك الملح والصوديوم بالنسبة ذاتها، وحصول 50 في المئة من المستحقين على الاستشارة الطبية والعلاج لمنع حدوث جلطات القلب والجلطات الدماغية، وخفض سوء استخدام الكحول بنسبة 10 في المئة، وخفض الخمول الحركي بالنسبة ذاتها.

ويضم اللقاء الاول وزارات: الصحة، والعمل والتنمية الاجتماعية، والتعليم، والتجارة والاستثمار، والبيئة والمياه والزراعة، والاتصالات وتقنية المعلومات، والإعلام، والشؤون البلدية والقروية، إضافة إلى الهيئتين العامتين للغذاء والدواء، والرياضة، والمجلس الصحي السعودي.

يُذكر أن جمعيات التحالف السعودي للأمراض غير المعدية يضم جمعيات: السكر والغدد الصماء، والسرطان، وتنشيط التبرع بالأعضاء (إيثار)، وأرفى للتصلب اللويحي، والسكري، ورعاية مرضى الروماتيزم، وساعد لمرضى التصلب العصبي المتعدد، ورعاية ضغط الدم (شمس).

«العدل» تعلن تنفيذ **7.6** مليون عملية إلكترونية مع **26** جهة حكومية وخاصة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 محرم 1440هـ - 02 اكتوبر 2018م
رابط الخبر

الرياض - «الحياة» | منذ 17 ساعة في 1 أكتوبر 2018 - اخر تحديث في 1 أكتوبر 2018 / 16:51
كشفت وزارة العدل عن تنفيذها أكثر من 7.6 مليون عملية، بواسطة الربط الإلكتروني مع 26 جهة من القطاعين الحكومي والخاص، في إطار عملها على تفعيل الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي، بما يسهم في تسهيل واختصار الإجراءات على المستفيدين.
وأكدت الوزارة أن الربط الإلكتروني مع الجهات المختلفة، يأتي وفق أهداف الوزارة في برنامج التحول الوطني 2020، التي تولي اهتماماً بالتطوير واختصار الإجراءات القضائية والتوثيقية وحوكمتها، وتقليص فترات التنفيذ، وتقليل مدد الفصل في المنازعات، وتحقيق الأمن العقاري، وتقديم خدمات عدلية مميزة، إضافة إلى التحوّل الرقمي الكامل لأعمال المرفق العدلي.
وأشارت إلى أن قائمة الربط الإلكتروني تضمنت وزارات: الداخلية، الخارجية، العمل والتنمية الاجتماعية، الشؤون البلدية والقروية، التجارة والاستثمار، الإسكان، الخدمة المدنية، والصحة، إضافة إلى الربط مع مؤسسة النقد العربي السعودي، هيئة السوق المالية، برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)، أمانة منطقة الرياض، المؤسسة العامة للتقاعد، المجلس الأعلى للقضاء، الهيئة العامة للإحصاء، الهيئة العامة للاستثمار، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة)، مؤسسة البريد السعودي، شركة ثقة، نظام سداد للمدفوعات.
وضمت القائمة: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، الهيئة العامة للزكاة والدخل، رئاسة الاستخبارات العامة، الهيئة العامة للعقار، النيابة العامة. فيما يجري الربط مع الهيئة العامة للأوقاف، والهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وغيرها من الجهات.
وبينت وزارة العدل أن الربط الإلكتروني مكّن من إتمام العديد من العمليات والإجراءات القضائية والتوثيقية إلكترونياً، وفق منظومة رقمية بمدخلات واضحة وبمسار إلكتروني متطور، مقارنة بالآليات السابقة المتمثلة في مخاطبات حكومية قد تستغرق مجرياتها نحو 60 يوماً، ليصبح التنفيذ الآن لحظياً، بما يحقق الوصول إلى عدالة ناجزة، وتسريعاً لوتيرة التقاضي وتنفيذ الأحكام وتسهيل خدمات التوثيق.
وتتلخص رؤية الوزارة في تقديم خدمات عدلية رائدة، بأعلى كفاءة وشفافية، وبأقل وقت وجهد وكلفة، من خلال جهاز قضائي مؤسسي مستقل ومتخصص، بالاعتماد على الكوادر الوطنية المؤهلة، وعبر نظم وإجراءات ميسرة، وتقنية متطورة، مع الاستفادة من أفضل الممارسات والتطبيقات الدولية.
يذكر أن وزارة العدل حصدت المرتبة الخامسة من بين 157 جهة حكومية أسهمت في تحقيق التحول الرقمي والتطوير في تقديم الخدمات الإلكترونية للجمهور، وذلك بحسب برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).
وحققت وزارة العدل النتيجة المتقدمة والإيجابية قياساً على أربعة مستويات لنضج الخدمات الإلكترونية، هي: الخدمة المعلوماتية، والخدمة التفاعلية، والخدمة الإجرائية، والخدمة التكاملية.

منح «لجنة مستحقات القطاع الخاص» صلاحيات صرف كامل متأخرات المقاولين والموردين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 محرم 1440هـ - 02 اكتوبر 2018م
رابط الخبر

جدة - أحمد العمري | منذ 6 ساعات في 2 أكتوبر 2018 - اخر تحديث في 2 أكتوبر 2018 / 02:01

أقرت جهات عليا توصيات رفعتها هيئة الخبراء أخيراً تقضي بأن يكون للجنة سداد المستحقات المالية المتأخرة للقطاع الخاص صلاحية اعتماد صرف مستحقات الموردين والمتعهدين والمقاولين العائدة لأعوام مالية تسبق العام المالي 1440/1439، وكشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة»، أن التوصيات حددت ذلك في الحالات التي قام فيها المورد أو المتعهد أو المقاول -الذي يشار إليه في العقود بـ(الطرف الثاني) ولديه صفة التزام مباشرة مع إحدى الوزارات أو الجهات الحكومية الأخرى- بإتمام كافة المستندات النظامية المطلوبة منه لدعمه لصرف استحقاقه وتقديمها، وتعذر الصرف له لأسباب تعود إلى عدم استيفاء (الطرف الأول) المتطلبات التعاقدية النظامية أو المالية للالتزام والصرف أو كليهما.

وأوضحت المصادر أن التوجيهات أوجبت الصرف في الحالات التي تم حذف التكاليف الكلية المعتمدة لها في الميزانية، واستمر المقاول في التنفيذ بعد حذف المشروع من ميزانية الجهة الحكومية، وترتب على ذلك مبالغ مستحقة له، وأن يبلغ وزير المالية (الطرف الأول) بما اعتمدته اللجنة، ولوزير المالية الصرف في ضوء ما تعتمده اللجنة، مع تزويد ديوان المراقبة العامة بالحالات التي اعتمدت اللجنة صرفها، وذلك لمتابعتها مع الوزارات والجهات الحكومية الأخرى التي تمثل (الطرف الأول) في الالتزام، لإتمام الإيضاحات والتحقيقات ورفع ما يلزم منها حسب الأنظمة والتعليمات المرعية، دون أن يخل ذلك بترتيبات الصرف.

ونصت التوجيهات على توجيه الجهات الحكومية الأعضاء في مجلس الدفاع المدني بتأهيل العدد الكافي من المقاولين والموردين لمواجهة الحالات الطارئة، وكذلك توجيه وزارة المالية بإضافة خاصية في منصة (اعتماد) تسمح للموردين والمتعهدين والمقاولين وأصحاب الشقق السكنية «مراكز الإيواء» بتسجيل بياناتهم وعرض خدماتهم ووسائل الاتصال بهم للتنسيق معهم عند الحاجة، وأيضا توجيه الجهات التي لم تشارك بياناتها بعد أو التي سلمت بياناتها غير مكتملة بسرعة مشاركة البيانات وإكمال البيانات غير المكتملة، والتأكيد على لجنة المستحقات المالية المتأخرة للقطاع الخاص أن تكون شهرية، إلى جانب قيام اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء لدراسة مشروع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بمراعاة ما توصلت إليه لجنة سداد المستحقات المالية المتأخرة للقطاع الخاص حيال آلية تعاقد الجهات الحكومية في الحالات الطارئة.

من «النجوم» إلى «المستويات»
إلزام المصنعين والمستوردين بتغيير شكل بطاقات كفاءة الطاقة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 محرم 1440هـ - 02 اكتوبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1708083

الرياض - واس

بدأ اليوم إلزام المصنعين والمستوردين بمتطلبات المواصفات القياسية السعودية الخاصة بكفاءة الطاقة التي تضمنت تغيير وتوحيد شكل بطاقات كفاءة استهلاك الطاقة على الأجهزة الكهربائية وذلك في جميع المصانع والمنافذ الجمركية، على أن يتم منع تداول البطاقات القديمة في الأسواق في الأول من سبتمبر العام المقبل 2019 م.

وأشارت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة إلى أن البطاقات الجديدة أصبحت على شكل سبع مستويات توضح قدرة الجهاز على ترشيد استهلاك الطاقة، وسيتم تطبيقها على عدد من الأجهزة الكهربائية مثل "المكيفات، الغسالات، النشافات، الثلاجات والمجمدات" وسخانات المياه.

يأتي ذلك ضمن جهود البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة، الذي يعد واحداً من البرامج الحكومية الفاعلة، والذي يقوم على منهجية عمل متكاملة تضمن الرقابة والالتزام بالمواصفات القياسية المحددة للمبادرات التي يطلقها البرنامج؛ بهدف ترشيد استهلاك الطاقة في المملكة، حيث يتشارك في تطبيق هذه الآلية فريق عمل مكون من الجهات المختصة" وزارة التجارة والاستثمار، وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، والجمارك السعودية، والمركز السعودي لكفاءة الطاقة".

ونوّهت الهيئة إلى أن هذه الخطوة تأتي استجابة لمتطلبات المواصفات القياسية السعودية المحدثة والخاصة بالأجهزة الكهربائية، وتمهيداً لتوحيد شكل وهوية بطاقة كفاءة الطاقة لجميع تلك الأجهزة، حتى يستطيع المستهلك الاطلاع على معدلات كفاءة الطاقة لكل منتج بسهولة ويسر.

وطالبت الهيئة المستهلكين باستخدام تطبيق (تأكد)، والذي يمكنهم من التأكد من صحة البطاقات، حيث يعمل من خلال استخدام خاصة المسح على رمز الاستجابة السريع (QR) لملصقات كفاءة الطاقة، ليتم التأكد من معلومات البطاقات بمقارنة البيانات الظاهرة على التطبيق مع الموجودة على الملصق. وفي حال عدم تطابق المعلومات يمكن للمستهلك استخدام خاصية الإبلاغ بالانتقال المباشر إلى تطبيق وزارة التجارة والاستثمار "بلاغ تجاري".

بارتفاع نسبته **11** % مقارنة بالمتوقع تحقيقه في عام **2018**.. وزير المالية: الإيرادات المقدّرة للميزانية العامة للدولة لعام **2019** ستبلغ نحو **978** مليار ريال

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 22 محرم 1440هـ - 02 اكتوبر 2018م
http://www.al-jazirah.com/2018/20181001/ec1.htm

«الجزيرة» - محمد العثمان / تصوير - فتحي كالي:
أوضح معالي وزير المالية الأستاذ محمد الجدعان، أن استراتيجية المالية العامة تسهم في خفض معدلات العجز وتدعم استدامة المالية العامة، والنمو الاقتصادي على المدى المتوسط.
وأشار إلى أن نجاح تطبيق العديد من المبادرات لتنمية الإيرادات غير النفطية، وتحسين كفاءة الإنفاق، وتحسين آليات استهداف المستحقين بالدعم، فقد انخفض عجز الميزانية خلال النصف الأول من السنة المالية الحالية 2018م، وبلغ نحو 41.7 مليار ريال منخفضاً بنحو 31 مليار ريال عن العجز المسجل في الفترة المماثلة من العام السابق 2017م، رغم نمو النفقات بنسبة 26 في المائة خلال فترة المقارنة.
جاء ذلك في حديث لمعاليه خلال اللقاء الإعلامي مع المختصين، الذي نظمته وزارة المالية في مقرها بالرياض يوم أمس، بمناسبة إعلان البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1440/ 1441هـ (2019م) لأول مرة في تاريخ ميزانية المملكة، بمشاركة الأستاذ ياسر القهيدان وكيل وزارة المالية لشؤون الميزانية والتنظيم، والأستاذ طارق الشهيّب وكيل وزارة المالية لشؤون الإيرادات، والدكتور سعد الشهراني مدير عام وحدة السياسات المالية والكلية.
وأوضح وزير المالية أن صدور تقرير البيان التمهيدي لميزانية 2019م للمرة الأولى يعبّر عن الخطوات الفعلية الجادة لتطوير عملية إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة، ورفع مستويات الإفصاح المالي والشفافية فيما يرتبط بالمالية العامة، حيث يستعرض التقرير أهم السياسات والمبادرات المستهدفة في مشروع ميزانية العام القادم 2019م لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية على المدى المتوسط، وعرض توجهات الحكومة لميزانية العام المقبل وقبل صدورها بعدة أشهر كأحد عناصر تطوير التخطيط المالي في المملكة.
ويشمل البيان التمهيدي عرض توجهات الحكومة لميزانية العام المقبل في مجالات النفقات والإيرادات والعجز والتمويل وتقديراتها على المدى المتوسط، ومع إمكانية مراجعة هذه التقديرات في ضوء المستجدات المالية والاقتصادية المحلية والدولية حتى تاريخ صدور الميزانية العامة للمملكة للعام المالي 2019م بنهاية العام.
وأفاد وزير المالية بأن برنامج تحقيق التوازن المالي المستهدف تحقيقه بحلول العام 2023م لا يستهدف فقط الأداء المالي، بل تحفيز النشاط الاقتصادي واستدامة المالية العامة على المدى المتوسط، من خلال إطلاق العديد من المبادرات، التي تستهدف تنمية الأنشطة الاقتصادية خاصة في القطاعات غير النفطية، فتم إطلاق مبادرات مثل برنامج حساب المواطن، وخطة تحفيز القطاع الخاص، وأيضاً برامج تحقيق «رؤية المملكة 2030»، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري في الميزانية؛ للإسراع في عملية الإصلاح الهيكلي المحفزة للنمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل واعدة ومستمرة.
وبيّن الأستاذ الجدعان أن النتائج والمؤشرات الاقتصادية الأولية تعكس هذا التقدم، حيث سجّل نمو الناتج المحلي خلال الربع الأول من العام الحالي 2018م نمواً ايجابياً بمقدار 1.2 في المائة مقارنة بمعدل نمو سلبي قدره 0.8 في المائة لنفس الفترة من العام السابق، وساهم في ذلك تعافي الناتج المحلي غير النفطي، الذي سجل نمواً إيجابياً بنسبة 1.6 في المائة مقارنة بـنمو سلبي بمقدار 0.3 في المائة خلال الفترة المماثلة من العام السابق.
وأكد الجدعان أن توجه حكومة خادم الحرمين الشريفين في ميزانية العام المقبل 2019م، يتمثل في استمرار تطبيق المبادرات والبرامج والمشاريع وفقاً لـ«رؤية المملكة 2030»، التي من شأنها تحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية

المعلنة والمخطط لها، وفي مقدمتها تنويع الاقتصاد، وتمكين القطاع الخاص من تحقيق دوره في النمو الاقتصادي، واستدامة المالية العامة، وتحقيق التوازن المالي بحلول العام 2023م، من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية، ورفع كفاءة الإنفاق، واستمرار التقدم في إصلاحات إدارة المالية العامة وضبطها، مع توفير مساحة مالية تسمح بالتدخل لتصحيح المسار عند الحاجة أو الإسراع في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية، وزيادة القدرة على استيعاب الظروف والصدمات التي قد يواجهها الاقتصاد.

وتحدث وزير المالية عن مستهدفات النمو الاقتصادي للسنة المالية 2019م، والمدى المتوسط، مفيداً بأنه تم إطلاق العديد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الاقتصادية، حيث دخلت مجموعة من البرامج حيز التنفيذ خلال العام الحالي 2018م، وبرامج أخرى سوف تُطلق لاحقاً تتضمن في أبعادها إصلاحات هيكلية ذات عوائد اقتصادية متوسطة وطويلة الأجل تستهدف العديد من القطاعات، مشيراً إلى أن الحكومة تسعى إلى تعزيز دور القطاع الخاص في عملية قيادة ودفع عجلة الاقتصاد من خلال مجموعة من البرامج منها برنامج التخصيص، الذي يتيح للقطاع الخاص فرصة ملكية أو إدارة أصول مملوكة للدولة، وتقديم خدمات عامة محددة بدل تقديمها من الحكومة، في إطار الجهود التي تقوم بها الحكومة لزيادة مساهمة دور هذا القطاع في الاقتصاد، وأيضاً المساهمة في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية.

من جانبه، بيّن الأستاذ ياسر القهيدان، أن وزارة المالية تبنت استراتيجية لتطوير عملية إعداد الميزانية، إذ انطلقت عملية إعداد ميزانية السنة المالية 2019م منذ اليوم الأول من السنة المالية الحالية، وذلك باتخاذ خطوات حقيقية لتطوير عملية إعداد الميزانية العامة للدولة وفق أعلى الممارسات المتبعة عالمياً، شملت إجراءات الحوكمة والشفافية، ورفع نسبة مشاركة الجهات الحكومية ضمن أطر تنظيمية واضحة المسؤوليات، تحقق في ذلك مستهدفات «رؤية المملكة 2030».

وأضاف القهيدان: «يتوقع أن تبلغ جملة النفقات في ميزانية العام 2019م نحو 1.106 مليار ريال مرتفعة عن المتوقع إنفاقه خلال هذا العام بحوالي 7 في المائة في إطار السعي إلى تحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص، وجاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع باب نفقات التمويل والإعانات، والمنافع الاجتماعية، والمصروفات الأخرى، كحزم تحفيزية للاقتصاد ودعم للمواطنين، إضافة إلى زيادة في النفقات الاستثمارية/ الرأسمالية من أجل تعزيز ورفع النمو الاقتصادي».

من جهته؛ بيّن الأستاذ طارق الشهيّب أن حكومة المملكة تسعى منذ سنوات إلى تخفيف آثار تقلبات أسعار النفط، الذي لا يزال يمثل العنصر الرئيس لإيرادات المالية العامة رغم ارتفاع الإيرادات غير النفطية، وهو الأمر الذي تطلب تطبيق إصلاحات مالية وهيكلية لتنويع مصادر الدخل، وتسعى «رؤية السعودية 2030» إلى مواجهة شاملة لهذه التحديات من خلال إصلاحات مالية واقتصادية وهيكلية محددة ومتعددة النطاق من أهمها التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن المالي في المدى المتوسط.

وقال الشهيب: «إن الإجراءات والإصلاحات المالية التي تم تطبيقها خلال العامين الماضيين بدأت تؤتي ثمارها وتؤثر مباشرة وبشكل إيجابي على إجمالي الإيرادات النفطية وغير النفطية للدولة، وتزيد من تنوع مصادر الإيرادات، وأن التقديرات الأولية تشير إلى بلوغ إجمالي الإيرادات نحو 978 مليار ريال في العام 2019م، وذلك بارتفاع نسبته 11 في المائة، مقارنةً بالعام 2018م.

من جانبه، أكد الدكتور سعد الشهراني أن المالية العامة تواجه العديد من التحديات في المدى المتوسط، ويأتي على رأس تلك التحديات السيطرة على معدلات العجز والدين العام، وتخفيف آثار تقلبات أسعار النفط من خلال تنمية الإيرادات غير النفطية، ورفع كفاءة النفقات التشغيلية والرأسمالية، إضافة إلى مجموعة من التحديات الاقتصادية يأتي منها تنويع مصادر النشاط الاقتصادي في المملكة، بالإضافة إلى زيادة دور القطاع الخاص في قيادة النمو الاقتصادي، ولذلك أطلقت حكومة خادم الحرمين الشريفين العديد من البرامج والمبادرات التي تصب ضمن هذا النطاق، كبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لتنمية الصناعة والمحتوى المحلي في عدة قطاعات مثل الطاقة المتجددة، والصناعات العسكرية والصادرات والتعدين، ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية ودعم الصادرات وتطوير الخدمات اللوجستية اللازمة؛ لتصبح المملكة منصة صناعية ولوجستية مميزة بين القارات الثلاث، ما يُمّكن من خلق فرص عمل واعدة للمواطنين.

وقال الشهراني: «إن البرامج والمبادرات التي تسعى الحكومة إلى تطبيقها في المدى المتوسط، تستهدف تحقيق عوائد اقتصادية تمكّن المملكة من تحقيق اقتصاد أفضل وواعد، إذ تشير تقديرات وزارة المالية الأولية إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي السنوي يبلغ نحو 2.3 في المائة في العام 2019م، ويُتوقع أن تؤدي آثار الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في المديين المتوسط والطويل إلى تحقيق معدلات أعلى».

حينما يكون..

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 محرم 1440هـ - 02 اكتوبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1708119

بقلم: تركي بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود*

حينما يكون الوطن هو المملكة العربية السعودية
وحينما يكون القائد هو سلمان بن عبدالعزيز
وحينما يكون الدستور هو الإسلام بمفهومه السامي، الذي جاء ليملأ الدنيا حضارة ونماء، والقلوب حبًّا وسلامًا، والأرض علمًا وعمرانًا، تندفن معه الرجعية الجاهلية، والرهبانية المبتدعة، والانفلات الماحق.
وحينما يكون الشعب هو الشعب السعودي العظيم، الذي ملأ الدنيا وشغل الناس: بولائه القاهر، وتميزه الظاهر، وحضارته وأصالته المخلوطة بلحمه ودمه.
وحينما يكون فريق العمل هو شباب الوطن وشابَّاته دون استثناء، بقيادة شاب في مقام محمد بن سلمان.
طاقته: الحبُّ الأعظم والانتماء الأكبر لهذا الوطن أرضًا وشعبًا وملكًا وتاريخًا.
وأدواته: الفكر النيّر والرؤية الثاقبة والانفتاح الواعي والعزيمة المتوثبة والفهم الواقعي الدقيق.
ومنهجه: رسم الأهداف وحماية سبل الوصول إليها بسحق الفساد وإماتة البيروقراطية العمياء واحترام الوقت وترتيب الأولويات والعمل بعقلية الفريق.
وأهدافه: إحداث تحوُّلٍ نوعي في مسيرة الوطن أرضًا وشعبًا نحو المكان والمكانة اللائقين بهما على جميع الأصعدة، بالمحافظة على مكتسبات الأمس ومنجزاته، وبفهم واقع اليوم واحتياجاته، وبقراءة المستقبل وتحدياته، للوصول إلى أنجح القرارات في تطوير أدوات العمل، ونخل طرائق التنفيذ، ونسف معوقات الإنجاز، بعزيمة لا تعرف الكلل، وطموح لا يقاربه الملل.
حينما يمنُّ الله تعالى - وله الحمد - باجتماع كلِّ هذه النعم: فإن مسارات التنمية ستتقدم ثابتة متوازية متزامنة، لا يطغى بعضها على بعض؛ لأن الفكر أكبر من أن يستحوذ عليه جانب عن جانب، والرؤية أوسع من أن تستولي عليها جهة دون جهة.
فمع ضخامة ما تحفل به منظومة اهتمامات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد الأمين، من مشاغل السياسة الخارجية الرامية إلى تحقيق عالم أكثر أمنًا ورخاءً واستقرارًا وسلامًا، ومع الحضور العسكري متعدد المهام في التحالفات الدولية والعربية والإسلامية من أجل بتر يد الإرهاب وداعميه وأحزابه وأوليائه في الشرق الأوسط كله، ومع الانشغال الدائم بأحوال الشعوب العربية والإسلامية الشقيقة
ومع المتابعة اليومية للعمل الدؤوب في المشروعات التنموية الكبرى في خدمة الحرمين الشريفين، واستحداث المدن الاقتصادية والتقنية والسياحية، وإحياء المواقع الأثرية والتاريخية، وتلبية الطموحات الشبابية العصرية في شتى المجالات.
مع ذلك كله وجدت (منطقة عسير) نفسها حاضرة، مع بقية مناطق وطننا العظيم، في قلب ولي العهد وفكره، إذ شرفت عسير إمارة وإنسانًا ومكانًا، بزيارة سموه الكريم في اليومين الماضيين، وقد كان لي، بتوجيه من أخي صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير، شرف مرافقة سمو ولي العهد في زيارته الخاصة التي كانت، بأمرٍ منه - حفظه الله -، زيارة عمل خالصة، استثمر فيها كل دقيقة مستمعا إلى احتياجات المنطقة بجميع محافظاتها ومراكزها، والوقوف المباشر على طاقاتها الطبيعية والجغرافية والتاريخية والبشرية، ومناقشة آفاق التنمية والتطوير التي تستدعيها تلك الطاقات الهائلة.
وإنني في مقالي هذا، وأنا أستشعر الأمانة العظيمة التي يجب أن أنقلها إلى منطقة عسير التي أشرف بخدمتها..
لأعبر عن اعتزازي الكبير وافتخاري بما سمعته من سمو ولي العهد من التأكيد على أن منطقة عسير تحظى بالثقة من خادم الحرمين الشريفين وسموه الكريم؛ لأن هذه المنطقة العزيزة قد أثبتت بالبراهين القاطعة والأدلة الساطعة، ليس منذ

حقوق الإنسان في الصحافة

عهد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل فحسب، بل منذ قيام الدولة السعودية الأولى، أنها ذات ولاء راسخ وحب صادق وانتماء عظيم.
وهنا أزف البشرى لمنطقة عسير بكل محافظاتها ومراكزها، ولمن فيها من المواطنين وإخوانهم المقيمين، بأن هذه الزيارة المباركة ستكون، بحول الله وقوته، نقطة تحول غير مسبوق في التنمية المستدامة على جميع الأصعدة، ومَشرقًا عريضًا لفجرٍ باهرٍ من المشروعات الحضارية الكبرى.

«قطار الحرمين» ورؤية 2030

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 محرم 1440هـ - 02 اكتوبر 2018م
رابط الخبر

عقل العقل

تدشين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز الأسبوع الماضي «قطار الحرمين» يعد حدثاً مهماً ونوعياً في المملكة والمنطقة، لما له من انعكاسات روحية واقتصادية على منظومة الاقتصاد الوطني، فهو لا شك من المشاريع التي ستسهل التنقل بين مكة المكرمة والمدينة المنورة طول العام، وهو خدمة غير مستغربة من بلادنا للحجاج والمعتمرين، وسيوفر الوقت والراحة والاستمتاع بهذه الوسيلة الأكثر أماناً في العالم.
استقلال الملك سلمان وولي عهده الأمير محمد بن سلمان هذا القطار تأكيد من القيادة السعودية لمرحلة مهمة في صناعة النقل، وخصوصاً في مجال السكك الحديد، ومن جانب آخر هو لتحقيق أهم أهداف رؤية المملكة 2030 بتنويع مصادر الاقتصاد الوطني وعدم اعتماده على النفط، هذا الإنجاز هو باكورة رؤيتنا الوطنية، وهو يخدم منطقة عليها كثافة مستمرة طول العام من قبل الحجاج والمعتمرين والمواطنين، للتنقل بين محطات القطار من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة، وسيقلل الضغط من استخدام الطرق البرية واستهلاك الوقود، لاسيما أن مشروع «قطار الحرمين» يستخدم الطاقة الكهربائية في تشغيل منظومته، إضافة إلى التقليل من حوادث السيارات، وزيادة حركة النقل التجاري والسياحي في المملكة، وهذا له انعكاسات مهمة في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، خصوصاً في حال المضي قدماً بربط هذا الخط بمناطق شمال غربي المملكة، التي تشهد اهتماماً في بناء مشاريع عملاقة وعلى رأسها مشروع «نيوم».
أتمنى اليوم الذي تكون فيه كل مناطق المملكة مرتبطة بمشاريع خطوط سكك حديد متطورة، تخدم الاقتصاد الوطني وتقوي مكانة المملكة الإقليمية، خصوصاً مع الدول المجاورة وتربطها مع دول العالم، ولا أعتقد أن هذه المشاريع غائبة عن قيادتنا الحكيمة، إذ إن بلادنا تحتل مكانة جغرافية واستراتيجية في العالم. من يسافر إلى الدول أوروبية مثلاً يشاهد سهولة التنقل بين دول تلك القارة من خلال منظومة من القطارات المتقدمة، تنعكس على اقتصاداتها وعلاقاتها الاجتماعية والسياسية بشكل لافت.
«قطار الحرمين» يجب أن يكون نقطة بناء تنطلق من أرضها لربط العالم العربي والإسلامي بمثل هذه الخطوط الحديدية بين دوله وشعوبه، فالمصالح الاقتصادية هي من تأسس وتخدم الجميع وتنوع الخيارات في التنقل في منطقتنا، ولا شك أن مثل هذه المشاريع الجبّارة ستخلق آلاف فرص العمل في بلادنا، لاسيما مع الزيادة الضخمة في أعداد الخريجين وطالبي العمل من الشباب، وهذا يتطلب من جامعتنا والجهات ذات العلاقة أن تؤسس لبرامج وأقسام لها علاقة بصناعة السكك الحديد في كافة التخصصات المرتبطة بالتشغيل والصيانة والخدمات المرتبطة بهذه المنظومة الاقتصادية، وألا نتأخر في تأهيل الكوادر الوطنية في هذا المجال.
لقد تابعت بفرح وسعادة الاهتمام الإعلامي العالمي بتدشين هذا المشروع النوعي الجبار، وهذا يعكس مكانة المملكة وخدمتها للأماكن المقدسة وانعكاس ذلك على جميع المسلمين في العالم، وهذا لا يلغي أهمية إنجاز هذا المشروع لاقتصادنا الوطني في التنوع في مداخيله.

كاريكاتير

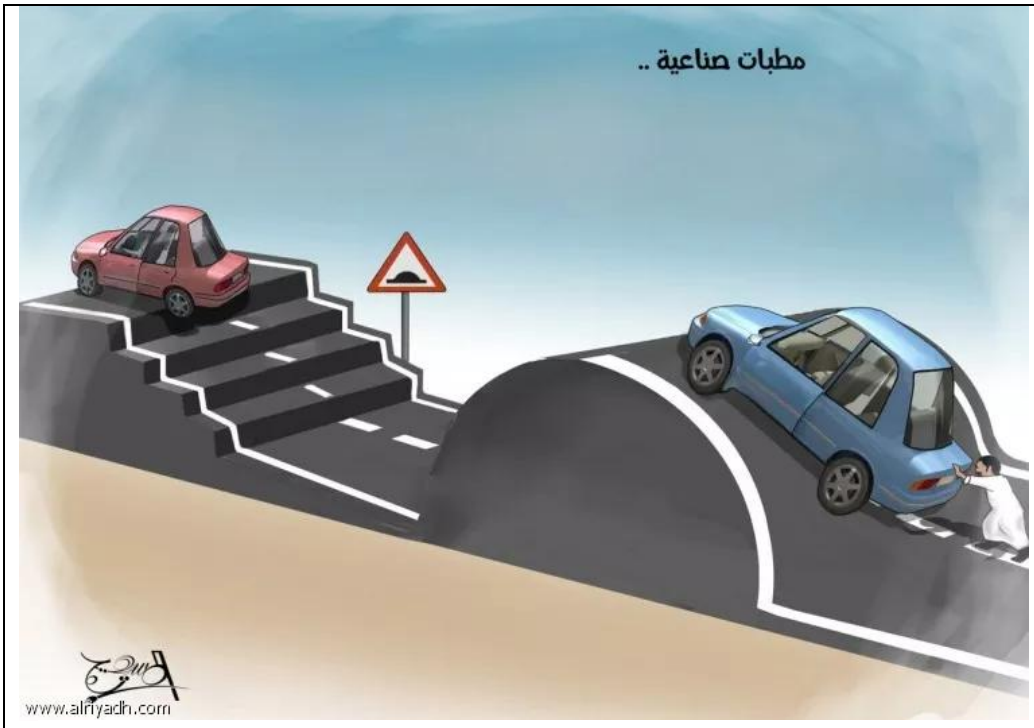

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 محرم 1440هـ - 02 اكتوبر 2018م

رابط الصورة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 22 محرم 1440هـ - 02 اكتوبر 2018م
http://www.al-jazirah.com/2018/20180928/cr3.htm